

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ١٠٦٣٨ لسنة ٢٠١٣

بتخويل بعض العاملين بشركة مياه الشرب والصرف الصحي
بمحافظة أسيوط صفة مأمورى الضبط القضائى

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة (٢٣) من قانون الإجراءات الجنائية :
وعلى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٨ في شأن تنظيم الموارد العامة للمياه الازمة
للسرب والاستعمال الآدمي :
وعلى القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن صرف المخلفات السائلة :
وعلى كتاب السيد محافظ أسيوط رقم (٣٣٧٥) المؤرخ ٢٠١٣/٩/١٢ :
وعلى كتاب السيد المهندس وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية رقم (٢٢٩٦)
المؤرخ ٢٠١٣/١٢/٢٢ :

قرر :

(المادة الأولى)

يخول بعض العاملين بشركة مياه الشرب والصرف الصحي بمحافظة أسيوط
صفة مأمورى الضبط القضائى - كل فى دائرة اختصاصه - بالنسبة للجرائم
التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٨ في شأن تنظيم الموارد العامة
للمياه الازمة للسرب والاستعمال الآدمي والقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢
في شأن صرف المخلفات السائلة ، وهم السادة :

- ١ - الأستاذة المحامية/ سحر على محمد - مدير عام الإدارة القانونية .
- ٢ - الأستاذ / رفعت ثابت محمد - مدير عام الأمن بالشركة .
- ٣ - الأستاذ / أسامة رضوان صديق - مدير إدارة السلامة والصحة المهنية بالشركة .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الواقع المصرية على نفقة الجهة طالبة القرار ،
ويُعمل به من تاريخ نشره .

صدر في ٢٠١٣/١٢/٢٩

وزير العدل

المستشار / عادل عبد الحميد